تحـرك عاجـل

الحكم على رائف بدوي بالسجن لمدة 10 سنوات مع الجَلد

حُكم على مؤسس أحد المواقع الإلكترونية رائف بدوي بالسجن لمدة 10 سنوات مع الجَلد 1000 جلدة ودفع غرامة. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

ففي 7 مايو/أيار حكمت المحكمة الجزائية في جدة على رائف بدوي بالسجن لمدة 10 سنوات والجلد 1000 جلدة وبدفع غرامة قيمتها مليون ريال سعودي (حوالي 266,630 دولاراً أمريكياً) بتهم تأسيس وإدارة موقع إلكتروني باسم الشبكة الليبرالية في السعودية، والإساءة إلى الإسلام.

وكانت المحكمة نفسها قد أدانت رائف بدوي في 29 يوليو/تموز 2013 بتهم ارتكاب عدة جرائم، من بينها انتهاك قانون تكنولوجيا المعلومات في السعودية، وإهانة السلطات الدينية في كتاباته على الانترنت، ونشر كتابات آخرين في موقعه. وقد حُكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات وبالجلد 600 جلدة. كما أمر القاضي بإغلاق موقعه على الانترنت. بيد أن محكمة الاستئناف أبطلت الحكم وأعادت القضية إلى المحكمة الجزائية في جدة. ولم يتسلم رائف بدوي الحكم الأخير كتابياً حتى الآن كي يكون بإمكانه تقديم استئناف. إذ أن محاميه وليد أبو الخير نفسه يقبع في السجن ويواجه تهماً بسبب أنشطته السلمية. وكان رائف بدوي قد اتُّهم "بالردة"، وهي جريمة يعاقَب عليها بالإعدام في السعودية. وهو محتجز منذ 17 يونيو/حزيران 2012 في سجن بريمان بجدة.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى إطلاق سراح رائف بدوي فوراً وبلا قيد أو شرط لأنه سجين رأي محتجز لا لشيء إلا بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير؛
- حث السلطات على عدم تنفيذ عقوبة الجَلد، التي من شأنها أن تشكل انتهاكاً لحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية او المهينة.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 4 يوليو/تموز 2014 إلى:

الملك ورئيس الوزراء	وزير الداخلية	**ونسخة إلى:**
جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود	صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود	وزير العدل
خادم الحرمين الشريفين	وزارة الداخلية، ص. ب.	معالي الشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى
مكتب جلالة الملك		وزارة العدل
		شارع الجامعة
		الرياض 11137

الديوان الملكي، الرياض المملكة العربية السعودية رقم الفاكس: (بواسطة فاكس وزارة الداخلية) 3125 403 1 966+ (الرجاء مواصلة المحاولة) **المخاطبة: صاحب الجلالة**	2933، طريق المطار، الرياض 11134، المملكة العربية السعودية فاكس رقم: 403 1 966+ 3125 (الرجاء مواصلة المحاولة) **المخاطبة: صاحب السمو الملكي**	المملكة العربية السعودية فاكس: /1741 401 11 966+ 0311 402 11 966+ **المخاطبة: معالي الوزير**

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الرابع للتحرك العاجل رقم: UA 3/13، ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط التالي:

http://amnesty.org/en/library/asset/MDE23/001/2014/en

تحـرك عاجـل

الحكم على رائف بدوي بالسجن لمدة 10 سنوات مع الجَلد

معلومات إضافية

بدأت محاكمة رائف بدوي في يوليو/ تموز 2012 أمام المحكمة العامة بجدة. وفي 21 يناير/ كانون الثاني 2013، أحالت المحكمة العامة القضية إلى المحكمة الجزائية بجدة (والتي كان يُطلق عليها في السابق اسم المحكمة الجزئية)، وقالت إنها لا تتمتع بالولاية القضائية على تلك القضية لأنها لم تجد أن بدوي أساء إلى الإسلام، وبالتالي فإن تهمة "الردة" لا تنطبق عليه. بيد أن المدعي العام أصرَّ على محاكمة رائف بدوي بتهمة "الردة". ثم أُحيلت القضية إلى محكمة استئناف للبت فيما إذا كان ينبغي النظر فيها أمام المحكمة الجزائية أم أمام محكمة أخرى، وخصوصاً المحكمة العامة في جدة التي تتمتع بالولاية القضائية على قضايا "الردة". وأحالت محكمة الاستئناف بجدة القضية إلى المحكمة الجزائية، وفي 29 يوليو/ تموز 2013 حُكم على رائف بدوي بالسجن لمدة سبع سنوات والجلد 600 جلدة. وتقدَّم محاميه باستئناف ضد القرار وحاجج بأنه تم النظر في القضية من قبل قاض مؤقت، لم يكن يتمتع بالحيدة. وفي 11 ديسمبر/ كانون الأول 2013، قضت محكمة الاستئناف بضرورة مراجعة القضية ثانيةً وأعادتها إلى المحكمة الجزائية بجدة. وفي 25 ديسمبر/ كانون الأول 2013، قرر قاضي المحكمة الجزائية أنه لا يتمتع بالولاية القضائية على مراجعة القضية، وحاججَ بأن التهم تتعلق "بالردة". ثم أُعيدت القضية إلى محكمة الاستئناف بجدة لتقرير ما إذا كانت ستحيلها إلى المحكمة الجزائية للنظر فيها، أم أنها ستنظر فيها بنفسها. وقد أعادت محكمة الاستئناف القضية إلى المحكمة الجزائية بجدة، التي حكمت على رائف بدوي بالسجن لمدة 10 سنوات والجلد 1000 جلدة ودفع غرامة قيمتها مليون ريال سعودي (حوالي 266,630 دولاراً أمريكياً).

واستمرت السلطات السعودية في حملتها الواسعة النطاق الرامية إلى اضطهاد نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، مع الإفلات التام من العقاب، وذلك باستخدام المحاكم ووسائل أخرى خارج نطاق القضاء، من قبيل منع الناشطين من السفر. وقبل صدور الحكم على رائف بدوي ببضعة أسابيع كان محاميه وليد أبو لخير، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، قد اعتُقل في 15 أبريل/نيسان بعد مثوله في جلسة الاستماع الخامسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في العاصمة الرياض. وهو يواجه طائفة من التهم، من بينها "نقض البيعة لولي الأمر والخروج على طاعته" و"إنشاء منظمة غير مرخصة (وهي مرصد حقوق الإنسان في السعودية) و"المشاركة في إنشاء منظمة أخرى (جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية). وكانت المحكمة الجزائية في جدة قد حكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، وأيَّدت محكمة الاستئناف في مكة ذلك الحكم في 6 فبراير/شباط

2014 بتهم مشابهة (أنظر التحرك العاجل رقم:98/14 UA على الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE23/009/2014/en).

وقد تحمَّل عشرات النشطاء، ومن بينهم أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية، الوزر الأكبر من قمع السلطات. وكانت الجمعية، التي أُنشأت في أكتوبر/تشرين الأول 2009، قد أصدرت تقارير عدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وساعدت العديد من عائلات المعتقلين بدون تهم على رفع دعاوى ضد وزارة الداخلية أمام ديوان المظالم، وهو محكمة إدارية تتمتع بالولاية القضائية على النظر في الشكاوى المقدَّمة ضد الدولة ودوائرها العامة. ويُذكر أن معظم أعضاء الجمعية إما قيد الاستجواب أو الاعتقال أو المحاكمة أو يقضون أحكاماً بالسجن لمدد طويلة. وكان الدكتور عبدالرحمن الحامد آخر المعتقلين من الأعضاء المؤسسين للجمعية، حيث قُبض عليه في 17 أبريل/نيسان بدون تهمة (أنظر التحرك العاجل رقم: UA 102/14، على الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE23/010/2014/en).

كما تعرَّض عدد من الجماعات المستقلة والنشطاء في مجال حقوق الإنسان للمضايقات من قبل السلطات السعودية. ففي 17 أبريل/نيسان حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على فاضل مكي المناسيف بالسجن لمدة 15 سنة يعقبها منعه من السفر لمدة 15 سنة أخرى، وتغريمه 100,000 ريال سعودي (حوالي 26,600 دولار أمريكي). وتتعلق التهم بأنشطته وتقاريره وتوثيقه حالات التمييز ضد المواطنين الشيعة في السعودية. ويُعتقد أنه تعرَّض للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في الحجز (أنظر التحرك العاجل رقم: UA 304/11، على الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/008/2014/en)

الاسم: رائف بدوي/ذكر

رقم الوثيقة: Further information on UA: 3/13 Index: MDE 23/012/2014 Saudi Arabia بتاريخ: 23 مايو/أيار 2014